

**يبدو أن الأيام القليلة الماضية ستشهد العديد من المناجيات والقنابل الموقوتة التي سيتم نزع فتيلها مع بداية الجلسة الثانية لمحاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك يوم الخامس عشر من أغسطس الجاري، خاصة مع المواجهة المحتمدة أو الصدام المتوقع بينه وبين المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد حالياً.**

**فمن الواضح أن الرئيس السابق مبارك قد استشر أنه تم التضييق به، وأنه تم تقديمه كقريان تهدئة الثوار، وأهالي الشهداء والمصابين، وأيضا تهدئة الرأي العام الذي تعالت نبرته الاحتجاجية وأبدي تحفظات كثيرة على أداء المجلس العسكري، لدرجة اتهامه المباشر بحماية مبارك وعدم تقديمه للمحاكمة، خوفاً من أن يأتي الدور على أفراد المجلس العسكري، ويجدون أنفسهم مطالبين بالتخلي عن شيء من سلطتهم أو الاضطرار إلى الاستجابة لمطالب المعارضة بالإصلاح.**



# تفاصيل محاولات إثبات براءة حسني مبارك

**مبارك كيش فداء**

وإذا كانت محاكمة مبارك وباقي المتهمين بقتل المتظاهرين، وظهورهم في قصص الاتهام، قد هدأت الرأي العام، وبخاصة الثوار والمعتصمين في ميدان التحرير.. إلا أن البعض يرى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير البلاد حالياً، قد فضل تقديم مبارك ككيش فداء، حتى لا يلتفت الأنظار إليه.

حيث رأت صحيفة طو فيجاروه أن محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك تحمل قيمة رمزية وتاريخية في المنطقة العربية.. لكنها أشارت إلى أن العسكريين الذين يتولون إدارة شؤون البلاد منذ تنحي مبارك عن السلطة في فبراير الماضي يرضون الرأي العام بهذه القضية دون التخلي عن شيء من سلطتهم أو الاضطرار إلى الاستجابة لمطالب المعارضة بالإصلاح..

ومن جهته يرى أوليفيا روا السياسي الفرنسي والمتخصص بالعالم العربي، أن الجيش المصري اعتبر مبارك كيش فداء في المشهد السياسي المصري الحالي.. مبررا ذلك بأن الجيش والمجلس الأعلى أحد المؤسسات التي كانت جزءاً من النظام، فالمجلس الأعلى يجد في محاكمة مبارك وسيلة لإرضاء الثوار في التحرير والشوارع المصرية بصفة عامة.

كما نشرت حركة شباب من أجل العدالة والحرية بياناً على صفحتها على الفيس بوك جاء فيه: "المفارقة أنه أثناء متول مبارك أمام المحكمة، كان عشرات من شباب الثورة الذين لقت الشرطة العسكرية القبض عليهم من ميدان التحرير يمثلون أمام النيابة. فهؤلاء وغيرهم من أهالي الشهداء هم السبب الأساسي لإجراء هذه المحاكمة وبشكل علني.

ولا يخفى على أحد أن المجلس العسكري استجاب لمطالب المتظاهرين وقدم مبارك ككيش فداء، فقط عندما طالت المجلس ذاته انتقادات الجماهير والمتظاهرين.. ونرى أن تركيز الأضواء على محاكمة مبارك يصرف النظر عن سياسات المجلس العسكري وانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان.. ومن تلك السياسات: الإبقاء على موازنة لا تدعم الفقراء، التغاضي عن تطهير الشرطة والاعلام والقضاء، إهمال وضع حد أدنى وأقصى للأجور، الإبقاء على الشركات والمصانع المنهوبة في برنامج الخصخصة تحت تصرف لصوص المستثمرين، الإبقاء على انقلاط السوق والارتفاع الجنوني للأسعار، الاعتداءات المستمرة والمحاکمات العسكرية للمتظاهرين.. الخ

**تعزير الثقة في المجلس العسكري**

من جانبه أكد الخبير الاستراتيجي اللواء سامح سيف اليزل أن أكبر نتيجة حققها ظهور الرئيس المخلوع حسني مبارك ومثوله أمام المحكمة مع تجليه علاء وجمال وزير داخلية حبيب العادلي تملت في إجهاد كل المحاولات التي كانت تسعى من خلالها بعض القوى السياسية للوقعية بين الشعب والمجلس العسكري والتي كانت قد وصلت إلى حد التشكيك في المحاكمة وهو ما ثبت عدم صحته.

وأضاف أن هذه المحاكمة هي أكبر دليل على أن المجلس العسكري قال وأوفى بما يقول، مشيراً إلى أن مشهد المحاكمة في 3 أغسطس أثبت أنه ليس هناك أي صفقات أو خبط وأن نظرية المؤامرة الموجودة بين بعض الطوائف في المجتمع المصري خاطئة.

وتابع اللواء اليزل أن هناك نتيجة أخرى لهذه المحاكمة وهي أن أسر الشهداء بدأت تشعر بالسعادة بمشاهدة أكبر رأس في الدولة ورجاله يحاكمون.

وقال الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية د. حسن أبو طالب إن هذه المحاكمة تقدم نقطة فاصلة بين عصريين، فقد أنجز الشعب المصري إنجازاً كبيراً في 25 يناير بثورته، وكذلك في 11 فبراير بتجني مبارك، لكن بمشهد المحاكمة في 3 أغسطس ينتهي عصر مبارك بصورة كاملة وتبدأ مصر عصراً جديداً. وبمحاكمة مبارك أثبت الشعب المصري أنه قادر على محاسبة رئيسه رغم كل الصلاحيات التي منحها له الدستور ورغم كل الاستبداد والفساد الذي أحاط به خصوصاً في الـ 10 سنوات الأخيرة.

وشدد أبو طالب على أن المحاكمة أدت إلى تعزيز الثقة في المجلس العسكري الذي يدير البلاد حالياً، وأنهت عدة شكوك راجت في الأونة الأخيرة، أبرزها كانت موجة للمجلس العسكري تشبه بالتواطؤ والانتفاف على الثورة ومطالبها.. مضيفاً: "مهمتها المحاكمة أكد أن المجلس العسكري أمين على الثورة وليس فقط حامياً لها وإنما هو شريك فيها وأصبح مؤملاً الآن إلى مزيد من ثقة الشعب فيه ليعبر بنا المرحلة الانتقالية وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

واختتم قائلاً: بهذه المحاكمة تؤكد مصر وجود معنى جديداً للمواطنة فيها والتي لا تفرق بين مسئول ومواطن عادي، فيها هو الشخص الذي حكم مصر 30 عاماً يبيع الآن منتهماً، فالتفرقة بين مصري وآخر تحت أي ظرف، محاكمة الرئيس المخلوع وتجليه ورموز نظامه تعطي الأمل لكل المصريين بأن الغد أفضل من اليوم.

مبارك: على وعلى أعدائي

بعد الجلسة الأولى في الثالث من أغسطس الجاري لمحاكمة مبارك والعادلي وشركائهما، تطورت الأمور بطريقة دراماتيكية سريعة، فقد اتخذ الرئيس المخلوع موقف الهجوم بإنكار كل التهم المنسوبة إليه في الجلسة، ولم يكتب بذلك، وإنما فوجئنا في اليوم التالي بمبادل محمد عبد الوهاب - محامي مبارك في قضية قطع الاتصالات - يتقدم بمنكرة إلى مجلس الدولة ينكر فيها مبارك علاقته بهذه القضية، ويلصق التهمة بأخريين.. حيث تقدم عادل عبد الوهاب بطلب على القرار الذي صدر ضد مبارك بتعزيمه 540 مليون جنيه في واقعة قطع الاتصالات.. وقال إن قرار قطع الاتصالات عن المتظاهرين اعتباراً من يوم يناير الماضي قد صدر عن لجنة اجتمعت يوم الخميس 20 يناير - أي قبل جمعة الغضب بثمانية أيام، وقبل الثورة بخمسة أيام - وكانت هذه اللجنة برئاسة د. أحمد نظيف - رئيس الوزراء آنذاك - وعضوية كل من المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، واللواء عمر سليمان رئيس المخابرات واللواء حبيب العادلي وزير الداخلية، وأحمد أبو الفيض وزير الخارجية، وأنس الفقي وزير الإعلام، ود. طارق كامل وزير الاتصالات، بالإضافة إلى أمين عام مجلس الوزراء وقتها.. وأن هذه اللجنة هي التي قررت قطع الاتصالات، وأن الرئيس مبارك لم يصد قراراً شفوياً أو كتابياً بتشكيل هذه اللجنة.. كما أن تشكيل هذه اللجنة لم يكن حكومياً حيث ضمت عمر سليمان وأمين عام مجلس الوزراء وهما ليسا من أعضاء السلطة التنفيذية، ومن ثم فإن المسؤولية السياسية تقع على أعضاء هذه اللجنة.. وطلب عبد الوهاب في مذكرته بتبثيرة ساحة

للشهود سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، لكنه إذا رأى القاضي استدعاء أي ضابط عسكري لا يزال في الخدمة، فإنه يخاطب الجهة القضائية المختصة عن إعلان الضابط وهي القضاء العسكري الذي يقوم بدوره بإخطار الضابط وطلبه للشهادة.

وكان فريد الديب محامي مبارك قد طلب من القاضي عند بدء المحاكمة الأربعاء 3 أغسطس، استدعاء 1600 شاهد بينهم المشير طنطاوي، وزير الدفاع في عهد مبارك طيلة 30 عاماً، والفريق سامي عنان، ومحافظين سابقين للإدلاء بشهادتهم.. لأن مبارك كان على اطلاع بكل الأسرار، ويعلم ما هي الأسئلة المحرجة التي يمكن أن يوجهها إلى كبار المسؤولين العسكريين، لأنه طلب من الجيش النزول إلى الشوارع في 28 يناير، بعد أن أحرق بالبلطجية، مراكز للشرطة في أنحاء البلاد.

الفرنسية عن مصدر أمني قالت إنه تابع لجهة سيادية، إن المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ومدير المخابرات العامة السابق اللواء عمر سليمان، حضروا اجتماع 28 يناير يوم جمعة الغضب، برئاسة حسني مبارك ولن يمانعوا في الإدلاء بشهادتهم في قضية قتل الثوار وفتح المتظاهرين احتراماً للقضاء والعدالة.

إلا أن مصدر عسكري أيضاً نفى صحة هذا الخبر، مؤكداً أن الوكالة المشار إليها وغيرها، لم تذكر ذلك منسبوا للمشير طنطاوي، لأنه لم يحدث، وإنما نسبت ذلك لمصادر أمنية، وكذلك في عرضها تحليل عن المحاكمة وطلبات هيئة الدفاع عن الرئيس السابق، وأشار المصدر إلى أن استدعاء أي شاهد في المحاكمة، حق أصيل من سلطة قاضي التحقيق إذا وجد حاجة

وبمجرد نشر محتوى هذه المذكرة نقلت وكالة الأنباء العربية المستبدة التي تشعر منذ زمن طويل بأنها لا تقهر، فباستثناء محاكمة الولايات المتحدة للرئيس العراقي صدام حسين، فلا يوجد أي دكتاتور عربي آخر في التاريخ الحديث تمت مسالمة من قبل شعبه.

شعر العديد من المصريين بالقلق المتزايد من القيادة العسكرية المؤقتة للبلاد

**أيمن عبد التواب**

## محاكمة مبارك تعيد كتابة تاريخ مصر

القاضي الذي يشرف على القضية سوف يسمح لـ 200 شخص بالحضور داخل القاعة.

ومن المرجح أن تكون الإجراءات موزعة قدمتها اختبارة مهما للنظام القضائي الذي كان تابعاً ذات مرة لمبارك.

وقالت إليجا زروان، وهي خبيرة في الشؤون المصرية في مجموعة الأزمات الدولية، إن السؤال هو، هل يمكن تنفيذ محاكمة عادلة في ظل البيئة السياسية الحالية؟ وأضافت بعد وقت قليل من سقوط مبارك، هل كان لديهم الوقت لجمع الأدلة في هذه القضية؟

أجرى استطلاع للرأي في ربيع هذا العام من قبل المعهد الجمهوري الدولي، وهي مجموعة غير ربحية تمويلها الولايات المتحدة، أظهرت أن النظام القضائي في مصر حصل على نسب تاييد بين المصريين أعلى من الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المستقلة ومجتمع الأعمال أو وسائل الإعلام التي تديرها الدولة. وقد كانت محاكمة مبارك مطلباً رئيسياً للمحتجين، بما في ذلك العديد من أقارب الذين قتلوا خلال الثورة المصرية، والذين عسكروا في الأسابيع الأخيرة في ميدان التحرير في القاهرة وفي أماكن أخرى.

وقال محللون وجماعات حقوق إنسان، إن المحضر قدما في محاكمة الرئيس المخلوع والمتهمين معه يحمل عدد قليل من ويقولون أن تجاوزات وانتهاكات مبارك استمرت 30 عاماً.

لكن محاكمته سوف تشمل عدد قليل من تهم الفساد وسلوكه وإدارته خلال الثورة الشعبية التي أجبرته على التنحي عن منصبه.

وقال مايكل حنا، وهو خبير في الشؤون المصرية في مؤسسة سينشري (القرن)، وهي مؤسسة بحثية مقرها نيويورك، أن

منتج شرم الشيخ، حيث يوجد في المستشفى، إلى القاهرة.

في أكاديمية الشرطة في إحدى ضواحي القاهرة، تجهيز قاعة المحاضرات رقم 1 لتكون قاعة المحكمة، مع قفص يقضبان حديدية للمتهمين.

مبارك تمت محاكمته مع أبنائه الأثني، وكذلك مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي وعدد من المتهمين.

بقيادة وزير الدفاع منذ فترة طويلة في عهد مبارك، محمد حسين طنطاوي، وعبروا عن الشك في الأشهر الأخيرة بأن المحاكمة سوف تعضي قدماً. لكن الحكام العسكريين، تحت ضغط شعبي متزايد لمحاكمة مبارك ومسؤولين آخرين، أظهرت استعدادهم للمضي قدماً في إجراءات المحاكمة، وقدم مسئولين أمنيين وقضاةيين تطمينات من شأنها أن تضمن

كثبت -هناك الجمعي

قالت صحفية واشنطن بوست أن الأربعاء الماضي، ظهر الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك داخل قفص حديدي في قاعة محكمة معدة مؤقتة، مشيرة إلى أنها رسالة تذكيرية قوية حول مدى التغيير الذي شهدته مصر منذ الإطاحة به قبل ستة أشهر تقريبا.

ترأس المحكمة القضاة الذين حصلوا على وظائفهم خلال فترة حكم الرئيس مبارك. قدم المدعي العام الأعلى في مصر، والذي تم تعيينه من قبل مبارك، التهم الموجهة لمبارك. و البث المباشر لوقائع المحاكمة مباشرة على الهواء جذبت اهتمام الملايين في البلد التي حكمها لمدة ثلاثة عقود.

وقال محمود الخضيرى قاضي سابق وأحد معارضي مبارك، أنها لحظة حاسمة في تاريخ الشعب المصري أن يروا الرئيس المخلوع وراء قفص المحاكمة بعد رؤيته مصوراً كشخصية الهية على شاشات التلفزيون لعدة عقود.

مبارك مستهم بالكسب غير المشروع وإصدار أوامر بقتل ما يقرب من 900 من المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع خلال الثورة التي استمرت 18 يوماً وانتهت عندما أجبره القادة العسكريين في البلاد على التنحي.

المقاضاة والدعاوى ضد من المرجح أن تكون مشهدا صادما وصارخا للأنظمة العربية المستبدة التي تشعر منذ زمن طويل بأنها لا تقهر، فباستثناء محاكمة الولايات المتحدة للرئيس العراقي صدام حسين، فلا يوجد أي دكتاتور عربي آخر في التاريخ الحديث تمت مسالمة من قبل شعبه.

شعر العديد من المصريين بالقلق المتزايد من القيادة العسكرية المؤقتة للبلاد

